بعطه وجاز به بعد ما ادى الصلوة بهما مع اليتيم ولو كان اكثره مجروحا اى لو كان جنبا اكثر
تيمم لاغير وبعكسه يغسل ولا يجمع بينهما ان كان اكثر بدنه سالما واقله مجروحا فالغسل فحسب قال
ان فى غسل ما امكن وتيمم فى الصورتين وان كان نصف البدن صحيحا والنصف جريحا اختلف المشايخ فيه
والاصح انه يتيمم ولا يستعمل الماء كذا فى الخلاصة وقيل يغسل ما كان صحيحا ويمسح على الباقى ان لم يضره
وكذلك الحكم فى الحدث الا انه يعتبر فيه اكثر اعضاء الوضوء كذا فى المحيط والذخيرة والخلاصة

باب المسح على الخفين من مناسبة تهذا الباب بباب التيمم انه خلف عن الكل والمسح خلف
عن البعض ظاهرا ولذا قدم التيمم وهو افضل من غسل الرجلين اخذا باليسر وقيل الغسل افضل كذا
فى التقية يصح المسح ويكره ان لا اى لا يصح لو كان جنبا لانه لا يتأتى الاغتسال مع وجود
الخف ملبوسا وهذا التقرير يعنى التقدير والتصوير وقيل صورته رجل توضأ ولبس الخف ثم اجنب فتيمم
ثم احدث وتجد ماء يكفى للوضوء والاغتسال فانه يتوضأ ويغسل رجليه ولا يمسح وتيمم للجنابة ان لبسهما
على وضوء تام ذكر اللبس واراد بقاءه ليشمل ما لو نزع احدهما بعد وضوء احتراز عن اليتيم حتى لو تيمم ولبس ثم وجد
الماء لا يجوز المسح وانما قيد الوضوء بالتام لانه لو غسل رجليه ولا ولبس خفيه فاحدث قبل اتمام الوضوء
لا يجوز المسح ووقت الحدث متعلق بقوله وضوء تام وفيه توسع والمراد قبيل الحدث اى لا متصل
به لان وقت الحدث للجامع مع الطهارة فكيف يكون ظرفا له ونكتة التوسع مبالغة ايصال الوضوء
التام بالحدث حتى كانهما فى وقت واحد وقالا ان فى شرط اللبس على طهارة كاملة حتى اذا
غسل رجليه ولا ولبس خفيه واكمل الطهارة ثم احدث جاز له المسح عندنا خلافا له يوما وليلة اى صح المسح
فى يوم وليلة للمقيم وقال مالك لا يجوز المسح للمقيم ويمسح المسافر ثلاثا من الايام والليالى من
وقت الحدث اى ابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث حتى لو توضأ مقيم عند طلوع الفجر ولبس عند طلوع الشمس
واحدث بعد ما صلى الظهر يصير ابتداء المسح فى الغد الا العصر وقال ان فى ابتداء المدة منى وقت الصلوة
وعندنا كذلك منى وقت اللبس على ظاهر مرة اى صح المسح على ظاهر الخفين شرعا على ما ظهر لنا وقال الشافعى
على ظاهرهما فرض وعلى باطنهما سنة والاول عندنا فى ان يضع يده اليمنى على ظاهر الخف ويمسح

البرى

اليسرى على باطن الخف فيمسح بهما كل رجل ولو مسح على ما يلى الساق او ما يلى مقدم ظاهر الخف يجوز ولو
مسح على ما فوق الكعبين لا يجوز كذا فى المحيط وقالا اعلا مسح ثلثا كالغسل ثلث اى بقدر ثلث
اصابع اليد طولا وعرضا حتى لو مسح بقدر اصبع او اصبعين لم يجز فى الصحيح وعلى قياس رواية
الحسن انه لا يجوز ما لم يمسح مقدار الربع ولو مسح بالابهام والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز ثم
لم يذكر محمد فى الاصل ان التقدير بثلاثة اصابع اليد او اصابع الرجل وقال الكرخى يقول التقدير
بثلاثة اصابع من صغار اصابع الرجل اعتبارا لمحل المسح وكان الفقيه ابو بكر الرازى يقول التقدير
بثلاثة اصابع اليد اعتبارا بآلة المسح وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة كذا فى المحيط ثم الكلام فيه
كالكلام فى مسح الرأس فمن شرط الربع ثمة شرط ههنا كما ذكرنا ايضا ومن شرط ادنى ما يطلق عليه اسم
المسح ثمة شرط ههنا ايضا وفى الخزانة لو مسح بثلاث اصابع موضع غير مسنون وفى
فرضه مقدار ثلاث اصابع فى اليد هو الاصح فما يتمكن مقدار الواجب استانف الكلام لبيان الله
الكيفية على وجه المسنون وقالوا يبدأ فى المسح حالة كونه ببداءة من قبل الاصابع فيضع اصابع يده
اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمدهما متوجها الى
اصل الساق كذا روى مغيرة بن شعبة فعل رسول الله ﷺ وعن محمد انه سئل عن المسح على الخفين فقال ان يضع
يده على مقدم خفيه ويجافى كفيه ويديه الى الساق او يضع كفيه ويديه مجافيا قال شمس
الائمة الحلوانى والاحسن تحصيل المسح بجميع اليد ولو بدأ من قبل الساق لا يجوز ولو مسح بؤخر الاصابع
وجافى اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يبلغ ما اقبل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاثة
اصابع ولو مسح بظاهر كفيه يجوز والمستحب ان يمسح بباطن كفيه كذا فى المحيط وفى الكافى ولو بدأ من قبل
الساق وجاز وان ترك السنة والخرق الكبير يمنعه مطلقا اى فى اى جانب كان لا قليلا وقال زفر والشافعى
يمنعه القليل ايضا وقالا ما لا يمنع الكثير ايضا وهو اى حد الكبير قدر ثلث اصابع قدم اصغرها على
رواية الزيادات وعلى رواية الحسن عن ابى حنيفة اعتبر ثلثة اصابع اليد ثم الخرق الكبير انما يمنع جواز المسح اذا كان
منفذا جاريا حائطا فاما اذا كان لا يرى ما تحته بان كان الخف صلبا الا انه اذا دخل فيه الاصابع يبدو فيه
فيها ثلثة اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان يبدو اقدر ثلثة اصابع حالة المشى لانه حالة وضع القدم على الارض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)